المـــوروث الثقـــافـــي ودوره في تحـــقيق التكامل السياسي القومي السودان نموذجاً

د. ريم محمد موسى*

الملخص :

الهدف من الدراسة هو معرفة دور الموروث الثقافي في تعميق الاحساس بالهوية بين مكونات المجتمع السوداني ، إضافة إلى جانب دوره في تعزيز التماسك الاجتماعي واحترام التنوع الثقافي باعتباره قاسماً مشتركاً بالرغم من ذلك التنوع ، وذلك بالصورة التي تمكن من تحقيق التكامل السياسي القومي والوحدة الوطنية ، باعتبار أن الدولة السودانية منذ الاستقلال مرت بازمات عديدة أهمها أزمة بناء الدولة القومية وتحقيق التكامل السياسي القومي والوحدة الوطنية . لذلك يمكن أن تلعب الهوية الثقافية والموروث الثقافي دوراً في تحقيق الوحدة والتوافق الذي يفضي إلى تحقيق التكامل السياسي القومي بالصورة المطلوبة .

Abstract:

The aim of the study is to know the role of cultural heritage in deepening the sense of identity among the components of Sudanese society, in addition to its role in promoting social cohesion and respect for cultural diversity as a common denominator despite that diversity, In a way that enables the achievement of national political integration and national unity, given that the Sudanese state, since independence, has gone through many crises, the most important of which is the crisis of building the nation state and achieving national political integration and national unity, Therefore, cultural identity and cultural

*أستاذ مشارك ، قسم العلوم السياسية ، جامعة بحري

heritage can play a role in achieving unity and harmony that leads to achieving national political integration in the required form.

مقدمة :

يعتبر المورث الثقافي شكل ثقافي متميز يعكس الخصائص البشرية عميقة الجذور وهو ما ينتقل من جيل إلى آخر سواء كان مادياً أو شفهياً ، ويتجلي في عدة عناصر تختلف من مجتمع إلى آخر . كما أنه من أهم محددات الهوية الثقافية في المجتمعات حيث يحتوي على الأشياء المادية وغير المادية ذات القيمة والتي تم توارثها من الأجيال السابقة .

يعتبر المجتمع السوداني مخزناً للقيم الأصيلة والعادات المتنوعة ، فموقع السودان في منتصف القارة الأفريقية أكسبه عناصر حضارية متنوعة لها بصمتها في تكوينه السياسي والاجتماعي والفني ، لذلك نجد الموروث الثقافي السوداني يعكس كل تلك الملامح ويقوي القومية السودانية باعتباره تعبير صادق عن أحاسيس ومشاعر الشعب السوداني ، كما أنه يحس على الترابط القومي بتوحيد المشاعر الوطنية .

ويمر السودان منذ الإستقلال وإعلان الدولة الوطنية الحديثة بازمات سياسية واجتماعية تتصاعد وتيرتها مع تعقيدات الأوضاع الداخلية وارتباطاتها الإقليمية والعالمية ، ويرتبط بعضها بطبيعة المجتمع السوداني ومكوناته العرقية والأثنية المتعددة ، وتأتي أزمة بناء الدولة وتحقيق التكامل السياسي على أساس هوية قومية على رأس هذه الأزمات .

هدف البحث :

تهدف الدراسة إلى معرفة الطريقة التي يمكن أن يسهم بها الموروث الثقافي في توحيد مكونات المجتمع السوداني المتباين عرقياً تحت هوية جامعة تفضي إلى تحقيق التكامل السياسي في الدولة القومية . وكذلك التعرف على طرق حماية الموروث الثقافي بالصورة التي تمكنه من تحقيق دوراً فاعلاً في توحيد اللحمة الاجتماعية وتحقيق الوحدة الوطنية في الدولة السودانية .

مشكلة البحث :

تضطلع الدراسة بمهام المعالجة الفكرية للدور المأمول للتراث الثقافي في تحقيق عملية التكامل السياسي في الدولة القومية ، وكذلك معرفة الآليات والطرق التي يتم بها حفظ التراث المادي ، في محاولة

الإجابة عن سؤال رئيس يتمثل في : إلى أي مدى يلعب الموروث الثقافي دوراً فاعلاً في تحقيق التكامل السياسي القومي في السودان ؟ ، ويتفرع عن ذلك السؤال الرئيسي أسئلة فرعية تتمثل في :

- ماهي المميزات الأساسية للتراث الثقافي السوداني المعبر عن الهوية السودانية ؟
- كيف يمكن الحفاظ على التراث الثقافي السوداني بالصورة التي تمكنه من القيام بدور فاعل في عملية بناء الدولة وتحقيق التكامل السياسي والوحدة الوطنية بين مكونات المجتمع السوداني؟

فرضية البحث :

تفترض الدراسة أن الموروث الثقافي يمكن أن يسهم بصورة فاعلة في تحقيق التكامل السياسي والوحدة الوطنية في المجتمعات المتعددة الأثنيات باعتباره معبراً حقيقياً عن الهوية الوطنية الجامعة ، والتي تمثل شعور بالانتماء إلى مجموعة بشرية تجمع بينها ميزات مشتركة .

الإطار المنهجي للبحث :

أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ، ومنهج دراسة الحالة بالتطبيق على المجتمع السوداني ، وهو ما اقتضته الضرورة لايجاد إطار نظري يفسر ويحلل العلاقة بين المتغيرات وفقاً لمتطلبات منهجية البحث العلمي .

أولاً – الموروث الثقافي والهوية الثقافية .. مدخل مفاهيمي :

كلمة تراث عموماً هي من ورث يرث – أي أنتقل إليه ما كان لأبويه من قبله فصار ميراثاً له ، وفي الآية الكريمة من سورة الأحزاب :(وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم وأرضاً لم تطؤوها) [1].

والتراث هو كل ما ينتقل من عادات وتقاليد وعلوم وآداب وفنون ونحوها من جيل إلى جيل ، وهنالك الموروث الإنساني والموروث الأدبي والموروث الشعبي وهو يشمل الفنون والمأثورات الشعبية من شعر وغناء وموسيقى ومعتقدات شعبية وقصص وأمثال تجري على آلسنة العامة من الناس ، ويشمل عادات الزواج والمناسبات المختلفة وما تتضمنه من طرق موروثة في الأداء والأشكال والوان الرقص والألعاب ، لذلك يعتبر التراث الشعبي هو أحد مصادر الثقافة الشعبية [2]

[1] القرآن الكريم ، سورة الأحزاب ، الآية (27) .

[2] صالح زيادنه، التراث الشعبي مصطلحات ومدلولات ، صحيفة أخبار النقب بتاريخ 8 ديسمبر 2003.

وهناك من يرى أن التراث تعبير عن وجدان أفراد المجتمع حيث يحمل في طيأته الملامح النفسية والفكرية للمجتمع ، وأنه ثقافة الشعب التي تراكمت منذ نشأة هذا الشعب وأنتشرت وتطورت ، فهي تكشف بلا شك عن ملامحه الوطنية والقومية من جميع جوانبها ، فإذا كان التراث يعبر عن أمال الشعب وتطلعاته وبنيانه النفسي فأنه أيضاً يعمق شعور الإنسان بالانتماء ويثبت أصالة الشعب كما أنه يرتبط بماضيه ، وذلك يسهم في تكوين وحدة الثقافة بين أبناء المجتمع في الداخل والخارج[1] .

ويعتبر التراث خزانة وذاكرة ، فهو خزانة جامعة لأنه يحتوي على خلاصة التجارب والخبرات لدى أمة أو شعب ، وكذلك ذاكرة حافظة تمثل صلة الوصل بين الأجيال وبه تنفرد جماعة عن أخرى من حيث لغتها ومعتقداتها وقيمها وعاداتها وبالتالي هو للهوية الجذر الضارب والأساس الراسخ . كذلك التراث هو مورد طاقة إذ هو رصيد أو احتياط مادي أو رمزي يتم الانطلاق منه في الأعمال والمشاريع أو في مواجهة التحديات وذلك بالاشتغال عليه وإستثماره بتحويله إلى مكسب أو منجز ثقافي أو اقتصادي أو حضاري[2] .

ويعتبر الفلكلور هو ما يندرج تحت باب التراث من الفنون الشعبية المختلفة ، وهو مصطلح غربي يعني التراث الشعبي مكون من كلمة folk وتعني شعب أو قوم ، وكلمة lore وتعني المعتقدات التقليدية أو التراث[3] .

وينقسم الموروث الثقافي إلى : –

(1) تراث مادي (الملموس)، ويشمل المباني الأثرية وما تكشفه الحفريات وتضمه المتاحف .

(2) تراث فكري ، ويشمل ما قدمه السابقون من علماء وكتاب ومفكرين كانوا شهوداً على عصورهم .

---

[1]محمد مسعد إمام عفيفي ، ميكانيزمات الحفاظ على التراث الثقافي المادي للمجتمعات الحدودية – النوبة السودانية نموذجاً، بحث غير منشور للحصول على درجة الدكتوراة في الدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، 2018 ، ص 33.

[2]علي حرب ، من حفظ التراث إلى حفظ الأرض ، وقائع الملتقى العربي الأول للتراث الثقافي ، الشارقة ، فبراير 2018 ، ص 15.

[3]محمد الجوهري ، علم الفلكلور " دراسة في الانثربولوجيا الثقافية " ، القاهرة : دار المعارف ، الطبعة الثالثة، 1978 ، ص38.

(3) تراث اجتماعي (غير ملموس) ، قوامه قواعد السلوك والعادات المجتمعية وأساليب المعيشة والشعائر والمناسبات ومنظومة القيم الاجتماعية وهي تشكل بناء خلقياً متماسكاً طويل الدوام .

وللمووث الثقافي عدد من الخصائص على النحو التالي[1]:

1. الحيوية ، إذ لأبد أن تكون متداولة في الإستعمال اليومي ، فالمأثورات الشعبية الجامدة لا تعد من التراث الشعبي .
2. يجب أن تؤخذ الأقوال من افواه قائليها ، فينبغي على الذي يريد أن يجمع هذه الماثورات أن يذهب إلى القرى والصحاري والوديان ويسجل ما يدور على الطبيعة .

وللموروث الثقافي الشعبي وظائف يقوم بها ، إذ أن ما فيه من فنون وآداب شعبية يعبر عن الحياة بما فيها من أفراح وأحزان دون كذب أو رياء ، فهو تراث فكري لحياة الشعوب لما يتضمنه من قيم روحية وفنون أدبية شعبية . كما أن الأدب الشعبي يؤدي وظائف اجتماعية أهمها تكوين وخلق قوالب إنفعاليـــة وسلوكيـــة تعـــين المجتمـــع على تماســـكه ، ويقـــوم بوظيفـــة التربية ، كما يساعد على حل كثير من المشاكل الأدبية والفنية الخاصة بالمجتمع المعين .

وفي الماضي لم يكن هنالك أهتمام بدراسة الموروث الشعبي كاحد مصادر الثقافة الشعبية ويعود ذلك لعاملين[2] :

أولاً – عامل نفسي ، حيث درج معظم علماء اللغة بالاعتنـــاء بالأدب العـــربي الرسمي ، فكان الأديب يفني عمره في نظم قصيدة أو خطبة بينما لا يلتفت إلى الأهتمام بالتراث الشعبي ، ربما لأن التراث الشعبي يقوم بتلقينه العامة في المقاهـــي وليالي السمر ، بينما يدرس الأدب الفصيح في المدارس والجامعات ، فالأدب والتراث الشعبي ينظر له نظرة إستهجان فهو مشوب بالخيال والخرافات ، لذلك أتجه الكتاب إلى دراسة الأدب الرسمي دراسة تحليلية علمية .

ثانياً – عامل تاريخي ، حيث وجد أن معظم الكتب التي عنيت بالدراسات العربية كانت تنظر إلى الأدب والتراث الشعبي نظرة استهجان .

---

[1] معتصم الحارث مضوى ، تاريخ السودان من حيث الشخصية والثقافة والموسيقى ، متاح في موقع إذاعة وادي النيل www.wadi.sudanradio.info/arabic

[2] نصر الدين سليمان ، دراسة في الفلكلور السوداني ، الخرطوم : دار عزة للنشر والتوزيع ، 2006 ، ص 67.

أما في الوقت الحاضر أصبح الإهتمام بدراسة الفلكلور أو التراث الشعبي ملحوظاً سواء من قبل الدارسين أو الباحثين بصورة فردية أو من ناحية بعض الجهات التي تهتم بهذا العلم كالهيئات والمنظمات التي أخذت على عاتقها مهمة دراسة التراث الشعبي وتوثيقه ، وفي الواقع أرتبطت دراسة التراث الشـــعبي في هذا العصر بظواهـــر اجتماعية لم تكن موجـــودة في الماضي ، فقد أصبح الأهتمام بالتراث والفلكلور يرجع إلى تقدم العلوم الاجتماعية ، وأصبحت أهميته مستمدة من الأهمية الكبرى في دراسة خصائص المجتمعات والبحث في عوامل تطور الأمم بالعودة الي تراثهم ودراسة خصائصه واستجلاء اسراره وغموضه .

وتعتبر الهوية الثقافية هي المبادئ الأصلية السامية ، وهي ذاتية الإنسان ونقاءه وقيمه بحيث تعتبر الثقافة هي المحرك لاي حضارة أو أ مة في توجيهها وهي التي تتحكم في حركة الإنتاج المعرفي[1] .

وتتجلى عناصر الهوية الثقافية في تلك المظاهر المهمة التي تمثل جوانب الهوية الثقافية بالنسبة للشعوب والأفراد وتتمثل في[2] :

1. العقيدة والدين ، وهو أول عنصر من عناصر الهوية الثقافية ، وتأتي العولمة الثقافية في إطار الحرب على الديانات وذلك بأسلوب الغزو الثقافي المتمثل في الإستشراق والتنصير.
2. اللغة ، وهي اللسان الثقافي للهوية كما إنها عامل يبين اختلاف ثقافة عن أخرى وهي أسلوب للتواصل والاحتكاك وأثبات الهوية .
3. التاريخ ، ويعتبر التاريخ والماضي المشترك عنصر يعبر عن هوية أساسية وبين حقيقة الإستعمار المتجدد في العولمة الثقافية .
4. العادات والتقاليد ، وتبرز من خلال إتباع سلوك معين والتعامل وفقاً لثقافة تنظمها العادات والاعراف .
5. الآداب والفنون ، حيث أن كل مجتمع لديه أدابه وفنونه التي تميزه عن غيره من المجتمعات والتي تعبر عن هويته الثقافية من خلال التعبير القصصي والمسرح والتمثيل والفنون .
6. الحقوق ، بحيث أن كل شعب يرى ثقافته للحريات والحقوق مختلفة عن الشعوب الأخرى .

---

[1] أسعد السحمراني ، ويلات العولمة على الدين واللغة والثقافة ، دار النفائس : الطبعة الأولى 2002 ، ص 82.

[2] زغو محمد ، أثر العولمة على الهوية الثقافية ، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، العدد 4 ، 2010 ، ص 93 .

ثانياً – مميزات الموروث الثقافي السوداني :

التراث الثقافي على أختلاف أشكاله وأنواع يظل محل فخر واعتزاز للأمة ، فهو الدليل على العراقة والأصالة ويعبر عن هوية الدول الثقافية باعتباره الصلة بين الحاضر والماضي .

يعتبر المجتمع السوداني مخزناً للقيم الأصيلة والعادات المتنوعة ، فموقع السودان في منتصف القارة الأفريقية أكسبه عناصر حضارية متنوعة لها بصمتها في تكوينه السياسي والاجتماعي والفني ، فالســودان بلد أفريقــي عريق يتمتع بالســمات الأفريقية ، وهو أيضاً بلد عربي في ثقافته وفي تكوينه الجغرافي والتاريخي ، فالحضارة السودانية حضارة أصيلة نشأت محلية من خلال تجارب وممارسات وسلوك الإنسان الذي أنتجها فكان التراث الثقافي السوداني متميزاً من أهم خصائصه الاستمرارية بحيث تطورت الموروثات الثقافية السودانية عبر حقب طويلة تبلورت فيها الثقافة المحلية بالعناصر الوافد إليها لتكون موروثاً حضارياً وثقافياً سودانياً يمتاز بالتفرد ، لذلك نجد الموروث الثقافي السوداني يعكس كل تلك الملامح ويقوي القومية السودانية باعتباره تعبير صادق عن أحاسيس ومشاعر الشعب السوداني ، كما أنه يحس على الترابط القومي بتوحيد المشاعر الوطنية .

فالثقافة السودانية تعتبر ثقافة هجين ذات سمات وملامح أفريقية وأخرى عربية إسلامية ومسيحية ، فهــي ثقافة تختــلف وتتباين في مظهرهــا لكنهــا تتحــد وتتــألف في جوهرها ، وتتجلى هذه الوحدة عند ما تشعر هذه المجموعات التقليدية بخطر يهدد كيانها ووحدتها ، لذلك أول ما تلتفت إليه هذه المجموعات هو تراثها الذي يميز أفرادها والذي يكون في شكل أغاني وأشعار شعبية أو عادات وتقاليد بعينها ، وأحياناً تلتقي هذه المجموعات حول عناصر ثقافية أخرى مثل اللغة والسلوك الاجتماعي العام .

وهنالك ثلاث مدارس ثقافية تناولت أصل الثقافة السودانية[1] :

[1] أمل سليمان بادي ، التراث الثقافي السوداني ماضي عريق وحاضر متجدد ،مركز الدراسات السودانية ، 2020 ، على الموقع
. www.ssc-sudan.org

- المدرسة الأولى : ترى أن ما يحدث في السودان مرتبط ارتباطاً وثيقاً بما كان يحدث في الماضي من تطور ثقافي وتفاعلات حضارية ، وهي تنادى بالتعمق في الدراسات الحضارية والفلكلورية واللغوية بغرض تفسير التراث الثقافي السوداني .
- المدرسة الثانية : لا تتشدد في دراسة الماضي الحضاري السوداني البعيد ، وترى أن ما يحدث في السودان هو تفاعلات ثقافية لا علاقة لها بالماضي وإنما يجب التركيز على التاريخ الحديث للسودان .
- المدرسة الثالثة : ترى عالمية الحضارة الثقافة وهي ترفض التفسيرات الوطنية المحدودة للثقافة السودانية

ويشترك السودانيون في العديد من مظاهر موروثهم الثقافي ويتشابهون في العادات والمعتقدات ، وتعتبر التعددية هي أساس النسيج الثقافي السوداني ، وللشعب السوداني استعداد فطري للترابط والتعاضد ويبدو هذا التعاضعد على مستوى الأسرة والحي والقبيلة ، وهناك من القصص والأمثال والممارسات الموروثة التي تغذي هذا الاتجاه .

والمتتبع للتاريخ الاجتماعي والحضاري للمجتمع السوداني لابد أن ينظر لهذا المجتمع المتنوع (عربي – أفريقي) ، وقد أنعكس هذا التنوع والثراء في عناصر مثل الموسيقى والغناء والرقص والإيقاعات باصولها الأفريقية والعربية ، وفي فن التشكيل والحكمة الشعبية والمأثورات التي تعكس جميعها ثقافة كل منطقة وخصوصيتها في التنوع والتعدد الثقافي ، ويشكل الرقص والغناء والموسيقى عناصر فعالة من عناصر الوعي الاجتماعي ويستخدم بأشكال مختلفة في الأفراح والماتم والنفير والأعياد والمناسبات القومية ، كما لعبت الأغنية الشعبية دوراً مهماً في نقل الكثير من المعارف والمأثورات والحكم الشعبية بين مناطق السودان المختلفة لما تتمتع به من خاصية نتج عنها كسر الحواجز الإقليمية والإثنية والعرقية ، كما حملت تعدد الثقافات ونشرها فكانت عاملاً هاماً من عوامل الانصهار الثقافي والاجتماعي وبلورة الوعي القومي وتكامل الذات السودانية[1] .

[1] معتصم الحارث مضوي ، مصدر سابق .

وتزداد العناية والاهتمام بالموروث الثقافي عمقاً وإتساعاً ، وأصبح مدون ومكتوب تتناقله الأجيال جيل بعد جيل ، وقد مرت مصادر الموروث الثقافي المدون في السودان بعدد من المراحل[1] :

1. دور الرواة والمؤرخين الأوائل .
2. دور رحالة القرن التاسع عشر ، وأشهرهم رفاعة رافع الطهطاوي من مصر .
3. دور الصحافة والتعليم العام ، وهو يعتبر خطوة متقدمة بفضل الصحافة .
4. دور الجيل الجديد .

وهنالك مظاهر عديدة للموروث الثقافي السوداني تتمثل في الزواج والموسيقى والرقص والازياء المتمثلة في (الثوب السوداني الأصيل والجلابية السودانية) والمساكن ، وتختلف مظاهر الموروث الثقافي باختلاف بيئات السودان الاجتماعية والثقافية ، فقبائل شمال السودان لها إرثها الحضاري المتميز والمتأثر بالحضارة النوبية القديمة وآثار الحضارة الفرعونية متمثل في مناسباتها الاجتماهية كالزواج والختان وما يصاحب ذلك من مظاهر الفرح من رقصات وإيقاعات خاصة ، وفي شرق السوادن نجد العنصر الحامي بارثه المتميز الذي يغلب عليه طابع البداوة وحياة الترحال ، أما في غرب السودان تختلف مظاهر التراث باختلاف التكوين العرقي فهناك بعض القبائل ذات الأصول العربية وأخرى يغلب عليها الطابع الأفريقي ، أما في وسط السودان تظهر معالم المدنية وعوامل تأثير الحضارة الحديثة[2] .

وبالرغم من آثار التحديث لا زال السوادن يحمل سمات الموروث الشعبي الريفي المتمثلة في التضامن المجتمعي القوي والتكافل والحس الوطني الفاعل ، وقد أنعكس كل ذلك في مظاهر عديدة مثل التنشئة الاجتماعية وفي تقديس الحياة الأسرية والعمل على تنمية أواصر القربى مع تقديم واجب الإحترام للقادة التقليديين من نظراء القبائل والمشايخ والعمد والرموز الدينية وكبار السن .

ثالثاً – الموروث الثقافي وأزمة التكامل السياسي في السودان :

[1] عبد المجيد عابدين ، تاريخ الثقافة العربية في السودان ، الخرطوم : منشورات الخرطوم عاصمة للثقافة العربية ، الطبعة الثالثة 2005 ، ص 337

[2] عبد الله مكي ، التراث الشعبي السوداني ، متاح على www.startime.com بتاريخ 16 أكتوبر 2006

التكامل السياسي هو تجميع الأفراد الذين أنفصلوا ثقافياً أو مكانياً في ظل حكومة مركزية واحدة وخلق ولاء عام مشترك وهوية مشتركة ، ويعد التكامل السياسي هدف نهائي لعملية التنمية السياسية وشرط ضروري وملزم لتحقيق الإستقرار السياسي والاجتماعي اللازم لعملية التنمية القومية الشاملة ، وهو مرتبط بالمشاركة السياسية بشكل وثيق ويمكن اعتباره سبباً لها أو نتيجة مترتبة عليها[1] .

تدور أزمة التكامل القومي حول مشكلة الربط بين الجماعات العرقية والطبقية والثقافية المختلفة التي تشكل البناء البشري للدولة ومحاولة إدماج هذه الجماعات سوياً داخل سياق المجتمع الواحد وفي اطار هوية قومية واحدة من ناحية ، والربط بين الاداء الحكومي ومشاركة الجموع الشعبية في العملية السياسية من ناحية أخرى[2] .

وتحدث أزمة التكامل وعملية بناء الدولة القومية عندما يكتشف المجتمع أن المحددات الثقافية والسيكولوجية لذاته الكلية والتي كانت محل قبول وليس نزاع لم تعد محل اعتراف كبير في ظل الظروف التاريخية الجديدة ، ولكي يحقق النظام السياسي مستوى متطور من الأداء يتعين على المشاركين فيه أن يتعرفوا من جديد على أنفسهم ، وأن يشعر المواطنين في المجتمعات الجديدة أنهم ليس في مواجهة صراع تقليدي مع عدو أجنبي ، بل في مواجهة منعطف تاريخي هام يتطلب إعادة تقييم كل ما هو قائم من قيم وممارسات .

وهنالك عوامل عديدة يمكن أن تساهم في نشوء هذه الأزمة أو تكون سبباً في تفاقمها على النحو التالي[3] :

1. درجة تماسك كل جماعة عرقية أو سيسيوثقافية على حدة .
2. تسييس الاختلافات أو التناقضات القائمة بين هذه الجماعات .
3. كيفية إدراك هذه الاختلافات ومدى المبالغة في تقدير أهميتها أو التهوين من شأنها .
4. تزامن وتصاعد هذه الإختلافات أو التناقضات مع غيرها من المشكلات التي تعترض المجتمع خلال مرحلة التحول أو التغيير .

---

[1] السيد حنفي عوض ، السياسة والمجتمع ،الاسكندرية ، الطبة الثالثة ، 1998 ، ص 238

[2] ريم محمد موسى ، محاضرات في التنمية السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة مصراته ، ربيع 2014 ، ص 31

[3] نفس المصدر السابق ، ص 31.

5. توظيف عملية التعبئة الاجتماعية لخدمة مصالح أو غايات جماعة أو طبقة معينة .
6. تعجل الصفوة وعدم تريثها في محاولة فرض تصورها الخاص بالدولة القومية على الجماعات العرقية أو الأقليات دون توفر المناخ الملائم لذلك .

ونشأت الدولة السودانية نتيجة لحراك مؤسسات المجتمع في مرحلة معينة من مراحل تطوره وبدوافع وعوامل سياسية وظروف بيئية محلية وعالمية ، تمثلت هذه العوامل في حركة المجتمع بكل جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وتفاعل هذه العوامل افرز تناقضات اجتماعية نتيجة تضارب مصالح وتطلعات تلك الأطراف [1].

وتعود عملية بناء الدولة الحديثة في السودان إلى القوى الخارجية ، حيث أستطاع الإستعمار ترسيخ سيطرته من المركز على الأطراف وتحقق ذلك بواسطة وسائل اقتصادية وعسكرية وبيروقراطية مكنته من السيطرة على مختلف أنحاء إقليم الدولة ، والمنبت الخارجي لجهاز الدولة الحديثة في السودان واختلاف تاريخيتها عن تاريخية المجتمع وتأسيسها من أجل خدمة الأهداف الإستعمارية أعاق عملية بناء الدولة في السودان وجعل الدولة عاجزة عن القيام بوظائفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولم تستطيع النخب الوطنية تغيير القالب التنموي غير المتوازن الذي أفرزته الإدارة الاستعمارية في فترة ما بعد الاستقلال ، وترتب على ذلك عدة نتائج[2] :

أولاً : فقدان آلية متفق عليه لإدارة السلطة السياسية وهو ما أوقع البلاد فيما يعرف بالدائرة الخبيثة (ديمقراطية– إنقلاب عسكري ، إنتفاضة ، ديمقراطية ، ....الخ) ، فجاء البناء الدستوري مؤقتاً وهشاً لا يستند إلى قاعدة راسخة الأمر الذي أنعكس بدوره على غياب دولة القانون .

ثانياً : أصبحت الدولة عاجزة عن الاستجابة للحاجات الأساسية لمواطنيها وعاجزة عن تطوير الخدمات ، وفشلت الدولة كذلك في إصلاح الخلل البنيوي الذي لازم الاقتصاد منذ الإستعمار .

---

[1] عبد الرحمن أبوخريس ، أزمة بناء الدولة السودانية وتأثيرها على المؤسسية السياسية ، مجلة المستقبل العدد الأول – المجلد الثامن ، 2017 ، الخرطوم : مركز دراسات المستقبل ، ص 41

[2] الفاتح جمعة تبار ، بناء الدولة والأمة في السودان ، مجلة المستقبل العربي العدد 502 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ديسمبر 2020 ، ص74

ثالثاً : بسبب فشل النخبة في الإدارة الرشيدة للدولة تدخلت الأبعاد الإثنية والقبلية والإقليمية في الصراع حول السلطة في الدولة السودانية ليضاعف ذلك من أزمة بناء الدولة .

وقد مرت الدولة السودانية بتجارب متعددة اجتماعية واقتصادية وسياسية عن فرص الاندماج الوطني والعمل المؤسسي ساعدت في تحويل توجهات كثير من كياناته وتجمعاته الاجتماعية نحو الوحدة القومية وتحقيق التكامل السياسي بطرق سلمية ، ولكن ظل السودان بسبب عوامل ذاتية وموضوعية رافضاً للتغير الكامل لتكوين دولة ذات قومية محددة المعالم والآمال والتطلعات ، ويعود ذلك إلى عدم وحدة الدولة القومية ، فالسودان بلد يضم مجموعات قبلية تبلغ حوالي (59) مجموعة تشمل خمسمائة قبيلة ، تتحدث أكثر من مائة لغة ولهجة ، واللغة العربية هي اللغة الأم يتحدثها غالبية السكان ، ويدين 70% من السكان بالإسلام و بالمسيحية و25% ديانات أفريقية مختلفة[1] .

وفي ظل التعددية الثقافية حاولت النخب السودانية عبر فترات مختلفة ، خلق تصورات ذهنية لتجعل منها هوية قومية تشكل أساساً لبناء الأمة السودانية ، إلا أن الأمر أصبح جدل منذ بدايات الحركة الوطنية وحتى بعد ظهور الدولة الحديثة بعد الاستقلال ، فاصبحت هناك أتجاهات مختلفة لتشيكل الهوية السودانية القومية مابين أتجاه ينادي بالفكرة العربية –الإسلامية لتشكيل الهوية ، وأتجاه ينادي بفكرة السودانوية .

وفي ظل هذا الجدل المستمر يمكن الإستفادة من المووث الثقافي المادي للدولة السودانية إيجابياً في تحقيق التكامل السياسي القومي وتدعيم ركائز الوحدة الوطنية في السودان، ويكون ذلك بابراز قيم التسامح والسلم الاجتماعي خاصة في الحالات التي يكون فيها التعدد الإثني والعرقي والثقافي كما في حالة المجتمع السوداني مما يساعد على إيجاد مناخ لتأسيس علاقات أكثر إيجابية على المستوى القومي والإقليمي .

فالتاريخ الثقافي في شمال السودان ووسطه يتعاقب في حلقات متصلة منذ العصور الحجرية حتى العهد الاسلامي ، مع وجود فترات تحدث فيها تحولات حضارية عميقة تشمل معظم جوانب الحياة الفكرية والمادية بدرجات متفاوتة ، فعلي سبيل المثال عندما قامت الممالك المسيحية في أواخر القرن السادس الميلادي حلت الديانة وفكرها الجديد مكان إيديولوجية الدولة القديمة القائمة علي نظام الحكم العشائري

[1] عبده مختار موسى ،صراع الهوية ومهددات الوحدة في السودان ، سلسلة كتيبات السودان ، الخرطوم : مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، أبريل 2007 ، ص 36

والمعتقد البدائي، وأنعكس التغيير أساساً في الفكر ونظام الحكم ولم يكن واضحاً بنفس المستوى في الجانب المادي من حياة الناس قبل ذلك ، ومع إنتشار الإسلام واللغة العربية فيما بعد لم تختفي أيضا عناصر الثقافة المادية للوهلة الأولي بل احتفظت ببعض عناصرها القديمة[1] .

ومنذ فترات تاريخية سابقة لم تستطيع الممالك المختلفة التي قامت بالسودان من تمكنها من بسط نفوذها علي كل أو معظم أقاليم السودان ، فالممالك الإسلامية التى كانت في شمال السودان مثل مشيخة الكنوز و مملكة العبدلاب وفي مملكة سنار وممالك الغرب كانت تظل السلطة السياسية فيها محدودة في أقاليم متعارف عليها ولكن ذلك لم يبلغ التداخل السلمي أو الضم الذي ينجم عن نزاعات حربية، ومع أن نظام الحكم كان إسلاميا في ظاهره فان كثير من العادات والطقوس المحلية القديمة ما زالت تجد تعبيراتها في حياة الأمراء ومساعديهم أو عامة الشعب ، كما أن إنتشار الإسلام وتزايد نفوذ رجال الدين و الصوفية كان عاملا فاعلاً مع إنتشار اللغة العربية في ربط أقاليم السودان الوسطي والشمالية في وحدة اجتماعية ، لذلك لعب الموروث الثقافي الناتج عن الحضارة العربية والإسلامية دوراً في خلق وحدة سياسية وقومية بالرغم من التنوع الاجتماعي العرقي والإثني .

وتعتبر قضايا الوحدة الوطنية وانتماءات السودان معقدة تتداخل فيها عوامل شتى منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإقليمي يحتل فيها العامل الثقافي موقعا مركزيا ، وبالرغم من ذلك لم يبرز موقف فكري يلتف حوله الناس ليكون منطلقاً لحلول موضوعية لكل المشاكل والتحديات العالقة بمفهوم الوحدة الوطنية والتكامل القومي بسب الجدل الدائر حول مفهوم الهوية إذ أن السودان بلد تختلط فيه الثقافة العربية مع الأفريقية مكونة بذلك هوية ثقافية هجين من الهويتين [2].

وجرت في نهاية فترة حكم النظام السياسي السابق (نظام حكومة البشير) مفاوضات بين كل القوى السياسية المختلفة كنوع من الحوار القومي الشامل لحل كل المشاكل التي تواجه الدولة السودانية انطلاقاً من وحدة الثقافة والموروث الثقافي الذي يستطيع السودانيين عن طريقه تقديم تنازلات من أجل تأمين الوحدة الوطنية ، ووصول الحوار القائم إلى غاياته المنشودة كان يعني أن يكون للسودان وجه جديد

. [1]يوسف مختار الامين ، الموروث الثقافي السوداني تحديات الوحدة الوطنية والانتماء الإقليمي ، ورقة مقدمة في كلية الاداب ، جامعة الملك سعود بالرياض ، 2008

[2]حسن يوسف فضل ، مفهوم الأمة السودانية من منظور تاريخي ، دراسات في الوحدة الوطنية ، تحرير العجب الطريفي ، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، 1988 ، ص 23.

تفرضه الظروف الموضوعية الداخلية وليس رغبات أفراد أو جهات أجنبية ، والوضع الجديد المتوقع ينطلق من مراجعة مواقف الهويات الثقافية التي صار لكل واحدة منها قراءة رسمية لتاريخها ظلت غير قابلة للمراجعة أو الاختراق لفترة طويلة .

وفي خلال فترة الحكومة الإنتقالية في الوقت الراهن تبذل السلطة الحاكمة الائتلافية بين المكونين المدني والعسكري قصارى جهدها لاعتماد طريق التوافق بين النخب السياسية على مسار إنتقال ديموقراطي يعمل على تقوية الدولة السودانية ويؤسس وحدتها ، وبالتالي كان هنالك اهتمام بكل الجوانب الثقافية والقيم الموروثة باعتبارها تشكل الهوية الجامعة لكل مكونات المجتمع السوداني المتباين عرقياً .

رابعاً – إستراتيجيات صيانة الموروث الثقافي لتحقيق التكامل السياسي.. رؤية مستقبلية :

أن تقدم الأمم والمجتمعات يتوقف على احترامها لتراثها وهويتها دون الجمود عند الماضي على حساب الحاضر ، أو إسقاط الموروث وهدمه لحساب المستقبل ، وتبقى القضية في تحقيق التوازن المحسوب في ميزان الحاضر بين احترام الموروث والتطلع إلى المستقبل ، وتستمر عملية الجدل بين الموروث الثقافي وبين التقنية المعاصرة له بعناصرها الفكرية والمادية والذاتية الخاصة .

وهنالك أسباب متعددة تدفع الشعوب والمجتمعات للحفاظ على تراثها الثقافي نسبة لأن أهمية التراث الثقافي تعود إلى قيمته في تعزيز وحماية الهوية الثقافية للمجتمعات ، فالهوية هي الوسيلة الأهم في تجميع أبناء الوطن الواحد ، كذلك أهمية المعرفة بالتراث مرتبطة بشكل أساسي بالمحافظة على جذوره المتاصلة في تاريخ الشعوب والأمم وتعكس عظمة وتاريخ الحضارات الإنسانية لتلك المجتمعات ، كما أن المعرفة بالتراث تدفع إلى الاهتمام بكل جوانب التراث الثقافي بما يكمل منظومة التراث بشكل كامل[1] .

تأتي عملية الحفاظ على الموروث الثقافي بقصد الحفاظ على الذات وتجسيداً لمعنى الوطن والمكان وذاكرة الأمة باكملها ، ويظل الاهتمام بالموروث الثقافي هو اهتمام بالأمر الواقع والطبيعي ونقل واستمرار لما كان موجود ، ويبقى احياء التراث هو خلفية للتكوين الحضاري للعالم عن طريق الكشف عنه وجمعه والتعريف به ، ولابد من إدرا أن المحافظة على التراث الثقافي ليس ترفاً فكرياً وإنما هو واجب وطني على كل أفراد المجتمع ، وأن يكون ذلك الاهتمام نابع من دوافع قوية وليس اهتمام مؤقت أو

[1] محمد مسعد إمام ، مصدر سابق ، ص 37.

سطحي بالصورة التي يسهم بها في تحقيق الوحدة الوطنية والتكامل السياسي القومي بين مكونات المجتمع السوداني .

وهنالك عدة طرق للحفاظ على الموروث الثقافي[1] :

أولاً : تقدير أهمية الموروث الثقافي والحفاظ عليه ، وأصبح الاهتمام بالتراث والموروث الثقافي من صميم رسالة المؤسسات الثقافية المحلية والإقليمية والعالمية باعتبار أن التراث هو سجل علاقة البشرية بالعالم وبالانجازات الماضية ، وتبقى عملية تعزيز أهمية التراث عملية نسبية محكومة بعوامل عديدة كالوعي والامكانيات والمقدرة ، ويكون العامل المشترك هو إجماع أهل الشأن عليها ومقدار وعي الناس في مجتمعاتهم بأهمية ذلك .

ثانياً : إصدار التشريعات ، ويكون ذلك بإصدار التشريعات التي تكفل حماية التراث والموروث الثقافي ، مثل تشريعات وقوانين حماية الاثار والوثائق التاريخية والمخطوطات والموروث الثقافي الشعبي ، وفي الغالب معظم الموجودات التراثية في الدول النامية هي ملك للدولة وفقاً للقانون ، كما ينبغى المشاركة في كل الإتفاقيات التي تنادي بمنع تصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية .

ثالثاً : شرح التراث والتوعية به ، حيث أن ضعف الوعي التراثي من قبل الناس وجهلهم به سبب رئيس من أسباب اندثار التراث وضياع الكثير من عناصره فلأبد من تعميق الوعي بالتراث للمحافظة عليه ، وتبقى حمايته مسؤولية جماعية تتجاوز الجهات الرسمية عن طريق توزيع المطبوعات التراثية والتأكيد على دور الجماهير في الحفاظ على التراث .

رابعاً : تسجيل التراث وتسمية المعالم التاريخية ، ويعتبر من أهم الاجراءات التي ينبغي أن تتخذ في سبيل تطبيق القوانين المحلية من أجل حماية الموروث الثقافي والتي يمكن على ضؤها تطبيق الاتفاقيات الدولية في استعادة الموروث الثقافي ، إذ لابد من سجل يحقق هوية التراث الذي وصل إلينا من خلال شواهد مادية أو حية .

وتواجه المؤسسات التي تعمل على صيانة التراث والموروث الثقافي في الدول النامية (من بينها السودان) عدد من التحديات على راسها الغزو الثقافي والعولمة الثقافية ، والعولمة الثقافية هي نتاج التطور العلمي الحاصل في المعلومات ، هي مضمون فكري يقوم على أساس الغزو الثقافي وخرق الثقافات

[1] يوسف محمد عبد الله ، الحفاظ على الموروث الثقافي وسبل تنميته ، صنعاء : الهيئة العامة للاثار والمتاحف ، ص 12.

المحلية التي لا تتماشي مع الثقافة الأمريكية ونشر ثقافة كونية واحدة ، وبالتالي تعمل العولمة الثقافية على طمس ومسح الهويات والموروثات الثقافية للدول النامية في سبيل تحقيق تلك الثقافة الواحدة المسيطرة [1].

وتتجلى خطورة وتحديات العولمة الثقافية على الموروث الثقافي والهوية الثقافية في[2] :

1. على المستوى التاريخي تعتبر العولمة إستعماراً ثقافياً جديداً لأنها تهدف إلى إحداث خلل في الهوية الثقافية وفي الموروث الثقافي بنشر هيمنة العولمة الثقافية الآحادية بهدف الإستيلاء ونهب ثقافة وموروث الشعوب خاصة النامية .
2. على المستوى الإيديولوجي تعني هيمنة النموذج الأميركي على ثقافات وموروثات الأمم باستهداف الثقافة المحلية بالزوال ، وذلك يكون بالحد من العناصر الأساسية للهوية الثقافية المتمثلة في اللغة .
3. على المستوى الروحي والمادي تفرض العولمة إستراتيجية جزئية للإنسان ، فهي عمل على نزع الروح من الجسد بابقاء الجانب المادي والجسدي للفرد لاخلال التوازن والتكامل في شخصيته .
4. تؤثر العولمة على المستوى الاجتماعي على الهوية الثقافية والموروث الثقافي من الناحية الاجتماعية للشعوب من خلال إنها مشروع غير إخلاقي ومشروع فاسد تتميز بالثقافة المادية بافراغ المجتمعات من رفعة الاخلاق ، إذ طغت الثقافة الشعبية الأمريكية على الذوق العام في الماكل والملبس والموسيقي .

ويمكن مقاومة الغزو الثقافي وخطر العولمة الثقافية في سبيل حماية الموروث الثقافي بالنسبة للأمم والشعوب عن طريق إستراتيجيات تعمل على تحقيق إنماء الإحساس في نفسية الأفراد بالخصوصية الثقافية وميزات الهوية الثقافية بالتفاعل المدرك مع الثقافات الأخرى على أساس التعاون والتكامل بلا تبعية ، ودعم الإتصال الثقافي الفكري المحلي للشعوب وبناء مقومات ودعائم الهوية لاستكمال تحقيق التعاون الثقافي ، وضرورة إصلاح منظومة التربية في المناهج والمواد الأساسية واعتمادها على المرجعية التاريخية واللغوية للشعوب . وفي المجال المجتمعي ضرورة تكثيف الجهود بالعناية بالتوازن بين

[1] زغو محمد ، مصدر سابق ، ص 96.

[2] محمد بن سمينة ، العولمة وأثرها على الثقافة الإسلامية في الجزائر ، مجلة الثقافة الإسلامية ، السنة الثانية – العدد الثاني ، 2006 ، ص 79

مستويات الأفراد والمجتمع لتحقيق نظام يكفل مصلحة الأفراد في ظل مصلحة المجتمع ودعم قواعد الهوية الثقافية والموروث الثقافي .

خاتمة :

يعتبر الموروث الثقافي السوداني موروث زاخر ومتنوع أكتسب هذا التنوع من موقع السودان الجغرافي في منتصف القارة الأفريقية والعالم العربي ، فهو يتمتع بالسمات الأفريقة وكذلك السمات العربية التي تتضح في تكوينه الجغرافي والتاريخي والثقافي ، ولهذا الموروث السوداني مظاهر مختلفة تختلف باختلاف بيئاته الاجتماعية والثقافية التي تعكس التكوين الإثني العربي أو الأفريقي .

ويستنتج من الدراسة أن الموروث الثقافي السوداني يمكن أن يسهم بصورة إيجابية في تحقيق الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل السياسي القومي ، وذلك لأنه يمكن أن يشكل قاسم مشترك بالرغم من التنوع العرقي والأثني المميز لمكونات المجتمع السوداني ، وعليه يمكن أن يكون أساس للتعايش السلمي ، ويبقى الفهم المشترك للظروف التاريخية التي تشكلت فيها الثقافة السودانية والموروث الثقافي يفتح الباب واسعا أمام البناء الوطني والتماسك الاجتماعي و ذلك من منطلق أنها إحدي ركائز الشرعية التي تقوم عليها الدولة الوطنية والتكامل السياسي القومي ، وبالتالي يساعد ذلك على وضع وتفعيل علاقات إقليمية تكون أكثر توازناً في المحيط العربي والأفريقي .

ولتفعيل الدور المأمول للموروث الثقافي السوداني على المساعدة في تحقيق التكامل السياسي للدولة السودانية لأبد من :

أولاً : ضرورة الحفاظ على الموروث الثقافي السوداني ووضع إستراتيجيات واضحة لتنميتة وتفعيل آليات إدارته .

ثانياً : ضرورة التوعية بالارث الثقافي السوداني وربطه بالوعي القومي والوحدوي لبلوغ تحقيق التكامل السياسي القومي .

ثالثاً : ضرورة المحافظة على الهوية الثقافية السودانية بكافة مكوناتها العربية والأفريقية .